

نحو شراكة مجتمعية لتمكين الكبار من القراءة

في إطار كفايات التعلم المستمر

د. إسلام محمد السعيد

مدرس أصول التربية

مدير مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس

تعتبر الأمية أحد أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام خُطط تنمية المجتمعات، وتزداد معدلات الأمية بشكل ملحوظ في المناطق الأكثر احتياجاً؛ حيث الفقر الشديد الذي يعانيه ساكنو تلك المناطق، فضلاً عن شدة احتياجهم إلى البحث عن فرص عمل تساعدهم على العيش بشكل أفضل.

ويعد مفهوم التمكين نتاجاً لتراكم الاهتمام بأهمية استثمار الفئات المحرومة والمهمشة لإمكاناتها وقدراتها، وظهر ذلك الاهتمام على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية كافة، حيث نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي حول التربية للجميع على أنه "ينبغي تمكين كل شخص - سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً- من الاستفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم". وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية، مثل: القراءة، والكتابة، والحساب، والتعبير الشفهي، وحل المشكلات، كما تشمل - كذلك - المضامين الأساسية للتعلم، كال معرفة، والمهارات، والقيم والاتجاهات التي يحتاجها البشر من أجل البقاء، ولتنمية كافة قدراتهم، وللعيش والعمل بكرامة، علاوة على المساهمة الفعالة في تحسين نوعية حياتهم.

وتعني كلمة التمكين في اللغة: التعزيز والتقوية، وتدل مادة (م. ك. ن) في المعجم على علو المكانة، ويقال: مَكَّنَ فلان عند الناس أي عظم عندهم، ويقال: (أمكنه من الشيء): أي جعل له عليه سلطانًا وقدرةً، كما يُقال: فلان لا يمكنه النهوض: أي لا يقدر عليه، وأخيرًا يقال: مَكَّنَ له في الشيء: أي جعل له عليه سلطانًا؛ وتمكَّن عند الناس: أي علا شأنه.

ويُعرف اصطلاحًا بأنه: "بناء قدرات الأفراد لمساعدتهم على التحكم في حياتهم، وزيادة قدراتهم على التصرف في القضايا ذات الأولوية لهم". كما يُعرف كذلك - بأنه: "قدرة الأفراد على التحكم في حياتهم بفعالية، وتلبية حاجاتهم على المستوى الشخصي والاجتماعي، وهذا يتطلب أن يكون لديهم مهارات تربوية وتعليمية، وإمكانات اقتصادية تجعلهم قادرين على اختيار ما يريدون من مهن وفق رغباتهم لتحقيق أهدافهم في الحياة".

ويستهدف التمكين تنمية قدرات الأفراد والجماعات، من خلال منحهم فرصًا متساوية للتمتع بصحة جيدة وبنية سليمة، علاوة على منحهم فرصًا متكافئة لتحصيل العلم والمعرفة، واكتساب المهارات، فضلًا عن إتاحة فرص المشاركة في سوق العمل، ومن ثم توزيع عادل للدخل.

هذا وقد حدد البنك الدولي العناصر التالية للتمكين

- الوصول إلى المعلومات؛ حيث تعد المعلومات القوة التي من خلالها يستثمر المواطنون الفرص ويحصلون على الخدمات المناسبة لهم، ويتم الحصول على المعلومات من خلال المناقشات الجماعية، وكذلك بعض وسائل الإعلام.
- الاندماج والمشاركة؛ حيث يتم إشراك الفئات المحرومة والمهمشة في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الحاسمة التي تساعد على العيش بكرامة، وقد تكون هذه

المشاركة بشكل مباشر عن طريق تواجد جميع المستهدفين، وقد تكون غير مباشرة من خلال تحديد من يمثل هذه المجموعات.

- المساءلة؛ وفيها يتم استدعاء المسؤولين وأصحاب الخدمات للمساءلة، وكذا شرح سياساتهم وأدائهم وتصرفاتهم في المال العام، وكل هذا من شأنه حماية حقوق الجماعات المحرومة.

- قدرة التنظيمات المحلية؛ حيث تشير إلى قدرة الأفراد على العمل معاً، وتنظيم أنفسهم لمواجهة المشكلات ذات الاهتمام المشترك، والتي غالباً ما تكون خارج الإطار الرسمي، وتعد هذه القدرة مؤشراً أساسياً لفعالية التنظيمات والجمعيات، وكذا الشبكات والحركات الاجتماعية للفئات الأكثر حرماناً.

يتضح مما سبق ترابط العناصر السابقة بشكل كبير؛ حيث ينظر إلى التمكين كعملية مركبة لتعزيز قدرات الأفراد والجماعات، وتوسيع خياراتهم وتحويلها لإجراءات في إطار الحقوق الإنسانية العادلة والسياق الاجتماعي الممكن، مما يؤدي إلى بناء قدرات متكافئة من خلال الاندماج والمشاركة في اتخاذ القرارات لتحسين نوعية الحياة، بل ومساعدة الآخرين.

كما يتضح- كذلك- أن الحصول على المعلومات في الوقت المناسب شرطٌ مسبقٌ ضروري للعمل؛ فقد لا تُتخذ إجراءات مناسبة بسبب عدم وجود آليات مؤسسية تتطلب المساءلة، أو بسبب تكاليف العمل الفردي المرتفعة، علاوة على أن الفئات المحرومة قد لا تشارك في أنشطة عندما يعلمون أن مشاركتهم لن تقيّد من الأمر شيئاً، من هنا تبرز أهمية العناصر السابقة.

على ضوء ما سبق يمكننا القول إن التمكين عملية تشاركية؛ حيث يشترك جميع الأفراد في اهتمامات عامة ينبغي تضافر الجهود والحصول على القوة اللازمة

لتحقيق احتياجاتهم، علاوة على أن عملية التمكين ترى أن الأفراد لديهم الكفاءة والقدرة إذا ما تم تزويدهم بالموارد والإمكانات، ومن ثم يشعر الأفراد بأنهم قادرين على إحداث التغيير بالفعل، ومن ثم يعد مستوى الإدراك قضية أساسية في عملية التمكين، وأن المعرفة هي التي تحرك العمل من أجل التغيير.

وتتعدد مجالات التمكين، وذلك على النحو التالي:

- التمكين الشخصي؛ ويركز على إعطاء الفرد القوة والقدرة لإحداث تأثير إيجابي في حياته، وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، ومن ثم يصبح مشاركاً فعالاً في حياته.

- التمكين الاجتماعي؛ ويركز على التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبطة بصنع القرار، ويتضمن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحولات في مؤسسات المجتمع، وكذا تعزيز حرية الجماعات والحكم الذاتي، مما يزيد من الإحساس بالمسئولية الاجتماعية.

- التمكين الاقتصادي؛ وهو عبارة عن قدرة الفرد على الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، ومن ثم يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية.

- التمكين السياسي؛ ويركز على تكوين النظام السياسي الذي يشارك من خلاله المواطنون بأسلوب قد يؤثر في حياتهم عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، فضلاً عن الترشح والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المختلفة.

- التمكين النفسي؛ ويعنى تهيئة الفرد ودعم نموه النفسي بما يعزز قدراته واستعداداته وطموحاته الذاتية، حيث يختار بإرادته فرصة مناسبة له من بين فرص عديدة متاحة، ومن ثم يصبح عضواً فاعلاً في مجتمعه، له قدراته وإمكاناته التي تؤهله للقيام بأدواره المتوقعة.

وتشير اللجنة الدولية المعنية بالتربية من أجل القرن الحادي والعشرين (التعلم ذلك الكنز المكنون) إلى أن مفهوم التعلم المستمر لا يقتصر على فترة من الحياة، ولا يحدد بغرض معين، مع ضرورة إقامته على أربعة أعمدة؛ تعلم لتعرف، تعلم لتعلم، تعلم لنعيش معاً، تعلم لتكون، مع ضرورة التكيف مع المتغيرات المجتمعية كافة. يتضح مما سبق أهمية تبني مفهوم الشراكة المجتمعية في تمكين الكبار من القرائية، كما ينبغي شحذ همم مؤسسات المجتمع المختلفة بما فيها المؤسسات التعليمية، بالمشاركة الكاملة المسؤولة والمحقة التعلم المستمر للجميع، وذلك على النحو التالي:

الهدف العام من الشراكة المجتمعية

توظيف مهارات التعلم المستمر في محو أمية الشباب والكبار من الجنسين عن طريق إكسابهم عددًا من المهارات الحياتية التي تمكنهم من العيش بشكل أفضل في مجتمعاتهم، ومن ثم تحفيزهم لمواصلة التعلم مدى الحياة، بحيث يتم ربط العملية التعليمية باحتياجات الفئة المستهدفة، وبالتالي يتم محو أميتهم بطريقة غير تقليدية، عن طريق المرونة في اختيار أماكن الدراسة وأوقاتها، فضلاً عن توسيع الخيارات أمام الدارسين في اختيار المحتوى الذي يشبع رغباتهم، وبالتالي يتم محو أميتهم من خلال حزمة من المهارات الحياتية المرتبطة بالتعلم المستمر.

• الفئات المستهدفة

الشباب من الجنسين في الشريحة العمرية من (١٥-٤٥) سنة، وتواصلًا مع شرائح عمرية حتى سن ال ٦٠.

• الجهات المشاركة

يُقترح مشاركة الجهات التالية في التنفيذ

١. الهيئة العامة لتعليم الكبار.
٢. الجامعات.
٣. مؤسسات المجتمع المدني.
٤. وزارة التضامن الاجتماعي (برنامج تكافل وكرامة).
٥. المتعلمون أنفسهم ذكوراً وإناثاً.

على أن يتم إشراك شباب الجامعات في تمكين الكبار من القرائية؛ حيث يعد شباب الجامعات ثروة بشرية كبرى يمكن الاستفادة منها في كثير من البرامج التتموية؛ حيث يمكن توظيف تلك العقول والطاقات في مواجهة العديد من المشكلات التي تترك المجتمع المصري وعلى رأسها مشكلة الأمية، وذلك عن طريق تحفيز هؤلاء الشباب بإضافة بعض الدرجات لكل طالب جامعي يمحو أمية عدد من الأميين، علاوة على بعض التسهيلات الخاصة بإعفائه من بعض المصروفات الدراسية، وكذلك الكتب الجامعية، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمام هؤلاء الشباب للعمل كميسرين بفصول محو الأمية كل داخل كليته.

ومن المأمول أن تؤدي كليات التربية الدور الأفضل في ذلك البرنامج؛ إذ يُلقى على عاتق طلابها الدور الأكبر في تيسير العملية التعليمية داخل تلك الفصول؛ نظراً لإلمامهم بكثير من المهارات التدريسية التي يفتقدها معظم طلاب الكليات الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية مشاركة شباب الجامعات في البرنامج المقترح، إلا أن هناك عدداً من الصعوبات والعراقيل التي قد تقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف المرجوة؛ فهناك فروق كبيرة بين تعليم الصغار وتعليم الكبار، يستوجب تدريب هؤلاء الطلاب على كيفية التعامل مع هذا الشخص الكبير نفسياً، وثقافياً، ومهنياً، علاوة على أن

فترة التدريب غير كافية لإلمام هؤلاء الطلاب بأساسيات وفنيات التعامل مع الأمي الكبير.

ويبقى البحث عن الشخص الأمي وإقناعه بالالتحاق بأحد فصول محو الأمية والاستمرار فيه، أحد أكبر العقبات التي تواجه طلاب الجامعات؛ حيث قلة خبراتهم، فضلاً عن صعوبة البحث عن مكان مناسب لتيسير العملية التعليمية، أضف إلى ذلك فتور الحماس لدى معظم طلاب الجامعات المشاركين بالبرنامج؛ حيث إن الدافع الأوجد لمعظمهم هو الحصول على بعض الدرجات، أو إعفاؤهم من بعض المصروفات الدراسية، دون أن يكون لديهم رسالة واضحة يودون تأديتها.

تحقيق شراكة فاعلة بين جميع الأطراف المعنية

يعتبر التعليم قضية أمن قومي، فضلاً عن الآثار السلبية الناجمة عن تزايد معدلات الأمية في مصر، وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، بالإضافة إلى تداخل كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية المسببة لتفاقم هذه المشكلة، مما يستوجب التصدي لهذه المشكلة من منظور جديد، وذلك على النحو التالي.

• آليات التنفيذ

من منطلق الإيمان العميق بالتنمية الشاملة، وفي ضوء الاهتمام بتلبية احتياجات الكبار للبرامج التعليمية، يمكن تنفيذ المقترح على النحو التالي:

١. دور الهيئة العامة لتعليم الكبار

يقترح إسناد المهام التالية للهيئة العامة لتعليم الكبار لتنفيذ المقترح:

- ❖ تقديم المناهج والبرامج غير التقليدية الخاصة بمحو الأمية، عن طريق توظيف مهارات التعلم المستمر في العملية التعليمية، من خلال توسيع الخيارات أمام الدارسين في اختيار ما يتعلمونه ويتناسب مع واقعهم المعاش.
- ❖ إنشاء قاعدة بيانات تحدد أعداد ونسب المتسربين، وكذا غير الملتحقين بالتعليم من أهالي المنطقة، وذلك بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية.
- ❖ المشاركة في حصر أعداد الأميين، وتصنيفهم لفئات عمرية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
- ❖ توظيف القوافل الإعلامية للهيئة في توعية الأهالي بأهمية الالتحاق بفصول محو الأمية.
- ❖ عقد بروتوكولات تعاون مع عدد من الجمعيات الأهلية الفاعلة في مجال التعليم وتبادل الخبرات فيما بينهم.
- ❖ المتابعة المستمرة لسير العمل على النحو المنشود.

٢. دور مؤسسات المجتمع المدني

- ❖ يُقترح إسناد المهام التالية لمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ المقترح:
- ❖ توفير الأماكن المناسبة لتأهيل الميسرين وتدريبهم.
- ❖ توفير مستلزمات سير العملية التعليمية داخل الفصول المستهدفة، من حيث الأماكن المناسبة، ومستلزمات ورقية وكتابية...إلخ.
- ❖ حصر شامل لأعداد الأميين، بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار.
- ❖ تحديد احتياجات الدارسين للمهارات الحياتية التي ينبغي إكسابهم لها داخل الفصول المستهدفة؛ لتمكينهم من العيش بشكل أفضل.

- ❖ توعية الأهالي بأهمية الالتحاق بهذه الفصول.
- ❖ توعية الأهالي بخطورة الزواج المبكر، وكثرة الإنجاب.
- ❖ تقديم المساعدات المالية للأسر الأشد احتياجًا؛ لتحفيزهم على الاستمرار في تلك الفصول.

٣. دور وزارة التضامن الاجتماعي (برنامج تكافل وكرامة)

يُتَرح إسناد المهام التالية لوزارة التضامن الاجتماعي (برنامج تكافل وكرامة) لتنفيذ المقترح:

- ❖ تقديم المزيد من المساعدات التموينية للمتحررين من الأمية.
- ❖ إعفاء أبناء المتحررين من الأمية من المصروفات الدراسية.
- ❖ خصم بعض الإعانات التموينية للمتسربين من فصول محو الأمية.
- ❖ ربط الحصول على الدعم باستكتاب صاحبه لتقليل الفجوة.
- ❖ استثمار الخامات الموجودة بمناطق الدراسة في بعض المشروعات التنموية.
- ❖ توفير برامج لتعليم السباكة والكهرباء، وكذا إكسسورات السيدات والصابون السائل، وغيرها من الأعمال التي تدر دخلاً لأصحابها، وتوظيفها في العملية التعليمية.

٤. دور الجامعات

يُتَرح إسناد المهام التالية للجامعات بالتركيز على مراكز تعليم الكبار، وكليات التربية لتنفيذ المقترح

- ❖ إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد احتياجات الكبار للمهارات الحياتية التي تساعدهم على الاستمرار بالدراسة.

- ❖ تقديم برامج ودورات تدريبية متخصصة لإعداد الميسرات، وكذا المشرفين التربويين على البرنامج.
- ❖ المتابعة المستمرة لسير العمل بالبرنامج.
- ❖ التغذية المرتدة؛ لتعرف الإيجابيات وتدعيمها، وكذلك السلبيات ومحاولة علاجها.
- ❖ عقد اللقاءات الدورية لجميع المشاركين بالبرنامج؛ لتبادل الخبرات فيما بينهم.
- ❖ تكريم المجيدين والمجتهدين وتسليم الشهادات لهم.
- ❖ دعوة الإعلام للترويج لهذا البرنامج، بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، من خلال تكريم المحررين من الأمية، وبحضور نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وجميع الأطراف المعنية.

٥. دور المتعلمين أنفسهم

يُقترح إسناد المهام التالية للمتعلمين لتنفيذ المقترح:

- ❖ المشاركة في الإشراف التربوي على البرنامج.
- ❖ العمل كميسرين داخل الفصول المستهدفة لسد الفجوة بين الميسر والدارسين.
- ❖ توعية الأهالي بأهمية التعليم.
- ❖ تنظيم بعض الرحلات الترفيهية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
- ❖ المساعدة في عمليات المتابعة والتقويم لسير العمل بالبرنامج.
- ❖ استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها داخل فصول محو الأمية بما يتناسب مع الفئات المستهدفة.

• معوقات التنفيذ وأساليب التغلب عليها

هناك مجموعة من الصعوبات التي يمكن أن تقف عائقًا أمام تحقيق الأهداف المنشودة، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي.

١. الإحجام عن الالتحاق بفصول محو الأمية

نظرًا للفقر الشديد الذي يعانيه الأميون، علاوة على قلة وجود المتخصصين في مجال تعليم الكبار، نلاحظ إحجامًا شديدًا عن الالتحاق بهذه الفصول، ومن ثم يمكن التغلب على هذه الصعوبات بتوفير حرية المكان والزمان للدارس الكبير، فضلاً عن إمداده بالمعلومات التي يمكن أن تفيده في حياته المعيشية؛ مثل بعض الإرشادات للمقبلين منهم على الزواج، وكذا بعض مهارات التعامل مع المواقف الحياتية التي يتعرضون لها، والتي يتعرضون فيها لعمليات النصب والسرقة، مما يستلزم عدم التركيز على فك الخط بقدر تركيزنا على تنمية الوعي لدى هؤلاء الدارسين.

بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي تقليل الوقت اللازم لمحو الأمية، من خلال وضع المناهج التي تحتاج في تطبيقها إلى أقل فترة ممكنة لتحقيق الهدف، حتى يمكن ضمان استمرارية الدارسين وإقبالهم بنفس الحماس منذ بداية البرنامج حتى نهايته، علاوة على استثمار الإذاعة والتلفزيون في بث دروس لمحو الأمية.

٢. ضعف العائد المادي للمتحررين من الأمية

لا شك أن للعائد المادي أثرًا كبيرًا في إقبال الدارسين على هذه الفصول، ونظرًا لقلة العائد المادي للمتحررين من الأمية يحجم الأميون عن الالتحاق بهذه الفصول، وهنا يأتي أهمية إكساب الدارسين عددًا من المهارات الحياتية التي تتناسب مع ميولهم ورغباتهم، ومن ثم لا يكون محو الأمية هدفًا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للارتقاء بالأفراد والمجتمعات، وتمكينهم من تغيير حياتهم للأفضل، ثم يأتي دور الشراكة بين

جميع الأطراف المعنية من خلال توفير فرص عمل مناسبة للمتحررين من الأمية في ضوء المهارات التي تم تدريبهم عليها أثناء فترة تنفيذ البرنامج. كما يلزم - كذلك - اعتماد جوائز مالية للملتزمين، ولأوائل المجموعات الدراسية في الامتحان النهائي، فضلاً عن اعتماد جوائز معنوية لتقدير المجيدين والتميزين، وبخاصة في بداية تنفيذ البرنامج، حتى يمكن دفع الجمهور المستهدف إلى الانتظام في الدراسة ومواصلة تعلمهم.

٣. قلة توفير أماكن مناسبة للتعليم

يحتاج الدارس الكبير إلى أماكن مناسبة للتعلم تشعره بإنسانيته، وهو في ذلك يختلف عن الطالب النظامي، فقد يكون مكان التعلم أحد أهم أسباب إحجام الدارسين عن الالتحاق بفصول محو الأمية؛ ومن ثم يمكن مواجهة ذلك عن طريق توفير بيئة تعلم جاذبة للدارسين تسمح لهم بالتواصل الفعال، وكذا رؤية بعضهم البعض، فضلاً عن توفير الأماكن المناسبة اللازمة للتدريب على حرفة ما أو مهارة معينة، وذلك عن طريق التخطيط والتنسيق لزيارة بعض المصانع والشركات، لما له من بالغ الأثر في جذب الدارسين للانتظام في هذه الفصول.

٤. الارتداد إلى الأمية

يؤدي عدم ربط مهارات القراءة والكتابة بالاحتياجات الأولية والحياتية للدارسين الكبار، فضلاً عن ضعف برامج التدريب والتأهيل للميسرين، وكذا قلة تنوع البرامج المقدمة، إلى ارتداد الدارسين إلى الأمية، وللتغلب على هذه المشكلة يُقترح تخصيص شعبة لتعليم الكبار في كليات التربية، يكون هدفها إعداد ميسري تعليم الكبار، بحيث لا تقتصر فقط - على مرحلة الدراسات العليا؛ حيث تتعاضد معدلات الأمية في مجتمعنا بشكل موحش يوماً بعد يوم، وعلى الرغم من كثرة الجهود السابقة والحالية في مجال القضاء على الأمية، إلا أن معدلاتها في تزايد مستمر.

المراجع

١. جاك دييولر (١٩٩٨): التعلم ذلك الكنز المكنون، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢. جون فريدمان (٢٠١٠): التمكين سياسة التنمية البديلة، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
٣. صفاء أحمد شحاتة (٢٠١٤): التمكين المؤسسي مدخلاً للتحويل إلى مؤسسات التعلم، تصور مقترح لمؤسسات التعليم الجامعي في مصر، مجلة التربية وعلم النفس، ع ٣٨، ج ١، كلية التربية جامعة عين شمس.
٤. عادل سعد أبو دلي (٢٠١٨): كفايات التعليم المستمر ومتطلبات تحقيقها في مجتمع المعرفة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية جامعة الإمارات، المجلد (٤٢)، العدد (٢).
٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٢): الشباب والمهارات، تسخير التعليم لمقتضيات العمل، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منشورات اليونسكو.